

## اجتماع لقادة الفصائل الفلسطينية

### يقر تشكيل لجنة عليا

التقدم في حل الخلافات الداخلية أو اتساع رقعة التباينات سوف يلعب دوراً بارزاً في مدى فاعلية هذه اللجنة.

ولا يخفى أن هناك أوساطاً في حركة فتح لم تكن سعيدة بالأخبار التي سمعتها عن تشكيل هذه اللجنة وهي تعتبرها استباقاً لاستحقاقات كثيرة، كما لا يخفى أن أوساطاً أخرى داخل فتح أيضاً تحاول الاستقواء بهذه اللجنة في مسائل داخلية.

أما بخصوص موقع ودور حركة فتح- الانتفاضة بقيادة العقيد أبو موسى، فلو حظ أنها غابت أو لم تُدع في الأساس إلى الاجتماعات، وذلك فيما يبدو أنه تحفظ من طرف فاروق القدومي على حضورهم. وإذا كان عدد من الفصائل المشاركة متمسكاً بحضور فتح-الانتفاضة هذه الاجتماعات ودورها في اللجنة العليا، فإن جهات كثيرة داخل حركة فتح-اللجنة المركزية ترفض ضم فتح-الانتفاضة بحجة أن هؤلاء انشقوا عن فتح التنظيم الأساسي وهم لا يمثلون نهج أو خط فتح ولا يخضعون لقيادتها.

وأمام الدعوة إلى الوحدة والحوار الهادئ وتجميع الصف، وإصرار القيادات الفلسطينية على ذلك، دعت حركة فتح-اللجنة المركزية حركة فتح-الانتفاضة إلى تغيير اسمها والمشاركة لاحقاً كفصيل مستقل في كل الفاعليات.

قيادات فلسطينية حاولت التوسط بين الجانبين لكنها لم تستر إصراراً من فتح-الانتفاضة على انتمائها الفتاوي وتمسكها بنهج فتح، وأعرب قادة فتح-الانتفاضة عن صعوبة تخليهم عن اسم فتح، وأقصى ما مسته القيادات الفلسطينية من موقف فتح-الانتفاضة هو استعدادهم للتعامل بإيجابية مع كل ما من شأنه تفعيل الحوار الفلسطيني. أما مسألة الاسم فهو أساسي، وليس من المستبعد أن يتفق طرفاً فتح على تمييز اسم فتح-الانتفاضة كصيغة ترضي الجانبين، طالما أن لا جهة يمكنها احتكار الاسم.

وقبيل اجتماع قادة الفصائل عُقد لقاء بين الأستاذ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس والسيد فاروق القدومي أمين سر حركة فتح جرى فيه التباحث في كافة القضايا الفلسطينية المطروحة. ■

بعد تفاهم القاهرة في آذار/مارس الماضي، والتباطؤ المتعمد في سياسة رئيس السلطة تجاه دعوة قادة الفصائل إلى اجتماع من أجل مناقشة سبل إدخال إصلاحات سياسية وتنظيمية على منظمة التحرير الفلسطينية، وتداعيات خروج الاحتلال من قطاع غزة على القضية الفلسطينية ومستقبل المقاومة، والضغوط التي تتعرض لها سوريا.

ولا شك أن التوافق على تشكيل لجنة عليا للأمناء العاميين لا يعني نهاية المطاف، فهذه اللجنة أمامها الكثير من القضايا والعناوين التي ستكون محل نقاش وبالأخص حول آلية العمل وكيفية اتخاذ القرار وصلحياتها ودور السكرتاريا التنفيذية أو أمانة السر، وانعكاسات القضايا الثنائية على آلية العمل، وأثر محاولات استبعاد هذا الفصل أو ذلك عن التشكيكية، ودور هذه اللجنة أو مستوى تأثيرها في الحوارات التي جرت في القاهرة، وبالأخص إذا ما ظلت السلطة مصرة على الماطلة في دعوة الأمناء العاميين والتي إلى اليوم لم تقم بأي خطوة في هذا الاتجاه إلا الزيارة اليتيمة التي قام بها سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني إلى دمشق.

ما تأثير ما يجري داخل حركة فتح على هذه اللجنة؟

لا شك أن أعمال هذه اللجنة ستتأثر بالترتيبات التنظيمية داخل حركة فتح. ومستوى

تعددت اللقاءات التي جمعت قادة الفصائل الفلسطينية في دمشق، لكن اللقاء الأخير الذي عقد في الخامس من أيلول/سبتمبر الماضي كان أهمها وأكثرها تقدماً، لأنه أدى إلى اتفاق قادة الفصائل على آلية عمل تمثلت في تشكيل لجنة عليا للأمناء العاميين.

ولعبت حركة حماس دوراً في الدفع باتجاه التقدم الذي حصل، نتيجة حرص الحركة على الوحدة الوطنية واجتماع القوى وحماية الحقوق والمنجزات الفلسطينية.

وسبق لقادة الفصائل الفلسطينية وبينهم أمين سر حركة فتح فاروق القدومي أن اجتمعوا أكثر من مرة في العاصمة السورية دون الاتفاق على آلية عمل مشتركة. وكانت الاجتماعات تتوقف عند تطورات القضية الفلسطينية ومتابعة المواقف الصهيونية وتفاصيل الحوارات الجارية بين الفصائل في غزة والقاهرة.

وهناك أسباب كثيرة منعت القوى الفلسطينية في السابق من التوافق على آلية عمل مشتركة، منها تصلب بعض الفصائل في موقفها وانتظار آخرين استحقاقات معينة سواء داخلية أو خارجية أو إصرار البعض على استبعاد فصائل أخرى بذريعة أنها منشقة.

لكن هناك تطورات كثيرة دفعت إلى هذا التشكيل منها الاستمرار في النقاشات الفلسطينية



مشعل والقدومي: خطوة إلى الأمام